

مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT



هل تتمكن "بريكس" من مواجهة الغرب؟

لكاتب: أنطوانيت رادفورد

المصدر: موقع "سي إن إن" الأميركية نشر بتاريخ 16 تشرين الأول



عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org

هل تتمكن "بريكس" من مواجهة الغرب؟

الكاتب: كيث جونسون

المصدر: مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية نشر بتاريخ 21 تشرين الأول 2024¹

إحدى التطورات الملحوظة في السنوات الخمس والعشرين الماضية هي أن الإختصار العشوائي الذي أطلقه أحد المستثمرين المصرفيين على مجموعة من الاقتصادات الناشئة قد أصبح رمزاً للتمرد.

تجتمع دول مجموعة "بريكس" هذا الأسبوع في قمة هامة في مدينة قازان، روسيا، الواقعة على ضفاف نهر الفولغا. وقد تم توسيع المجموعة الأصلية التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين، ثم جنوب أفريقيا، لتشمل أربعة أعضاء إضافيين.

في جدول أعمال هذا العام، ستعقد القمة الأولى الكاملة بعد الإنضمام الرسمي لإيران ومصر وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة إلى الكتلة، وستتناول المناقشات المعتادة حول إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب يتحدى الهيمنة الأمريكية والغربية. جزء كبير من هذه المناقشات، وخصوصاً بالنسبة للأعضاء المتأثرين بالعقوبات مثل إيران وروسيا، سيكون حول الجهود المبذولة لإيجاد بدائل فعالة للهيمنة العالمية للدولار الأمريكي.

بعد مرور 23 عامًا على اختراع جيم أونيل، المصرفي في بنك جولدمان ساكس (الذي أصبح الآن لورد أونيل)، لمصطلح "بريكس" كاختصار أنيق لما بدا وكأنه اقتصادات المستقبل، تطورت هذه المجموعة لتصبح واحدة من أبرز الكتل الاقتصادية في العالم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هذا العام هو ما إذا كانت هذه المجموعة المتباينة بشكل مطرد قادرة على صياغة بديل فعلي للنظام الدولي الذي يقوده الغرب أم أنها ستصبح مجرد نادي قتال للطامحين؟.

في هذا الصدد، يقول أوليفر ستونكل، الخبير في شؤون "بريكس" في مؤسسة "Getulio Vargas Foundation"، وهي جامعة ومركز أبحاث في البرازيل: "تعدّ روسيا هذه الفرصة مهمة لكي تثبت للغرب أنها ليست معزولة، وسيكون من المثير للإهتمام حقاً رؤية مدى استعداد الدول الأخرى للذهاب مع ما تريده روسيا لجعل مجموعة "بريكس" أكثر وضوحاً ككتلة معادية للغرب مما هي عليه حالياً".

وأضاف ستونكل: "تسعى البرازيل والهند بوضوح إلى التصدي لذلك، لذا ستمنحنا قمة قازان فكرة مثيرة جداً حول الديناميات السياسية الحقيقية في الجنوب العالمي بين دول "بريكس".

¹ Can BRICS Finally Take On the West?. <https://archive.ph/vDlZj#selection-3163.0-3163.35>

تُعد مجموعة "بريكس" الموسعة بالفعل ائتلاًفاً متنوعاً. فهي تضم قوة عظمى تتبنى الماركسية-اللينينية (الصين) ودولة استبدادية (روسيا) تسعى إلى استعادة نفوذها، كما تضم أكبر ديمقراطية في العالم (الهند) وأكبر دولة في أمريكا اللاتينية (البرازيل). أما الأعضاء الجدد في المجموعة فهم يتوزعون بين دول تقع تحت مظلة الأمن الأمريكي ودولاً أخرى تخضع لعقوبات أمريكية. وقد تشمل الدول المرشحة للانضمام حتى دولاً من حلف الناتو مثل تركيا، بالإضافة إلى دول منبوذة عالمياً مثل كوريا الشمالية وسوريا.

أما الغرب، فيميل إلى رفض المجموعة باعتبارها مزيجاً غير متاسك. ولكن هناك خيط مشترك لا يقل ديمومة عن ذلك الذي كان خلف مؤتمر باندونغ الذي عُقد في عام 1955 في إندونيسيا، إذ كان حدثاً تاريخياً بارزاً جمع 29 دولة من آسيا وأفريقيا، معظمها كانت حديثة الاستقلال. وقد شكّل المؤتمر حينها نقطة انطلاق لحركة عدم الإنحياز، حيث سعت الدول المشاركة إلى تعزيز التعاون وتأكيد استقلالها عن القوى العظمى.

وبعيداً عن واشنطن ومجموعة السبع والاتحاد الأوروبي، يصعب تقدير مدى الإستياء الموجود (لدى دول بريكس) من النفاق والهيمنة الغربية، وكلها أمور تساعد على ربط العضوية الفضفاضة في مجموعة "بريكس". وقد أصبح هذا الأمر واضحاً بشكل خاص في ما يتعلق بقضايا مثل الصراع في الشرق الأوسط، والتكلفة الضخمة التي تتحملها البلدان المتوسطة الدخل نتيجة للإمتهان الباهظ الذي يوقره الدولار.

في هذا السياق قالت أسلي أيدينتاسباس من معهد "بروكينغز": "إنها ليست كتلة متماسكة، لكنها رسالة متماسكة، حول الرغبة في نظام عالمي بديل، وهي رغبة نابعة من اقتصادات كبيرة".

لقد استغرق الأمر ثماني سنوات حتى تتمكن دول البريكس من تحويل اسمها المختصر إلى تجمع مناسب، وستة أعوام أخرى للبدء في إرساء أسس نظام عالمي بديل. وبحلول عام 2015، أصبح لدى مجموعة "بريكس" مصرفاً خاصاً، يُدعى بنك التنمية الجديد (NDB)، والذي كان من المفترض أن يقدم بديلاً للمقرضين الذين يهيمن عليهم الغرب مثل البنك الدولي. وقد نجحت هذه الخطة إلى حدٍ ما. فقد تراوحت قيمة القروض التي قدّمها بنك التنمية الجديد بين 8 و10 مليارات دولار العام الفائت، مقارنة بمبلغ 73 مليار دولار الذي قدّمته وسيلتا التمويل التابعتان للبنك الدولي.

وفي السنوات التي تلت ذلك، قامت الدول الأعضاء بنسج علاقات محممة للغاية من خلال اجتماعات مستمرة متوسطة المستوى لتعميق العلاقات في مجالات التجارة والاستثمار والدبلوماسية والقانون والمالية وغيرها من المجالات. في جوهرها تكمن فكرة "بريكس" في أن الاقتصادات الناشئة لا يمكن أن تنشأ ما لم يتم دفع الطغاة عن الشمس.

وترغب بلدان عديدة في مجموعة بريكس، ولا سيما تلك التي تتمتع بثقل اقتصادي أكبر من النفوذ الجيوسياسي، في - إصلاح الحوكمة العالمية والعمل على السيادة السياسية والمالية، وهذا يعني مراجعة الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة، والحصص والقيادة في المؤسسات المالية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات. وكانت الأرجنتين على وشك الانضمام إلى مجموعة "بريكس"، لكن الرئيس المنتخب حديثاً خافيير ميلي، المدافع عن تعميق الدولار، ألغى عرض بلاده.

وجميع هذه الدول تتشارك، بدرجة أكبر أو أقل، فكرة إعادة التشديد العميق على السيادة باعتبارها المبدأ المنظم للعلاقات الدولية. كما أنّ التدخّل الغربي، وخاصة الولايات المتحدة، في مجالات مثل حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والسياسة الداخلية، والدبلوماسية يثير الغضب لأنه غير مرحّب به ولأنه غالباً ما يكون منافقاً.

وتتشارك جميع دول بريكس، بشكل أو بآخر، في رغبة مفهومة في الهروب من طغيان الدولار، فحتى حلفاء الولايات المتحدة المخلصون خارج مجموعة "بريكس"، مثل فرنسا وألمانيا قد غضبوا من قيود الدولار.

كما أنّ هذه الدول تتصوّر علماً لا يكون فيه الغرب المتدهور القوة الوحيدة على الساحة، ما يجعل الاستعداد لهذه المرحلة إن لم يكن استعجالها أمراً ضرورياً. وينطبق هذا حتى على الأعضاء المحتملين مثل تركيا، التي أمضت العقدين الماضيين في موازنة الغرب ضد بقية الدول.

في هذا الإطار قالت أيدينتناسباس: "تتمتع مجموعة "بريكس" بشعبية كبيرة لأن دولها تقوم بالتحوّل في رهاناتها من أجل نظام دولي لمرحلة ما بعد أميركا، وتعدّ بريكس بمثابة بوليصة تأمين للكثير من هذه البلدان".

هناك أيضاً مشكلة حادة بشكل خاص لأعضاء مثل البرازيل والهند، اللتين تجدان في "بريكس" مظهراً من مظاهر تفضيلها لسياسة خارجية غير منحازة. تتمثل هذه المشكلة في أن كتلة بريكس تتجه إلى حد كبير في اتجاه واحد. فمع انضمام مواقف روسيا والصين وإيران المتشدّدة المناهضة للولايات المتحدة، أصبحت الكتلة أقل نادياً يستعد لعالم ما بعد أميركا، وأكثر مجموعة تسعى إلى تسريعه. ربما يكون هذا أكبر صدع في الكتلة وقد يكون من الصعب ترميمه.

أيضاً يذكر أوليفر ستونكل، أستاذ مشارك في كلية العلاقات الدولية في مؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV) في ساو باولو (البرازيل)، أنه "خلال العقد الأول من وجودها، عاشت مجموعة البريكس في عالم خالٍ من الحرب الباردة الظاهرة. الآن، في سياق التوترات الجيوسياسية، يتعيّن على الدول أن تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت عضويتها في البريكس تحمل تكلفة، وما إذا كان ذلك يسبب احتكاكاً حقيقياً في علاقاتها مع الغرب".

وأضاف: تسعى روسيا جنباً إلى جنب مع الصين بشكل متعمد إلى دمج البريكس ضمن نظام عالمي صيني-روسي، كجزء من هيكل عالمي مركزي حول الصين".

لقد سعت مجموعة "بريكس"، منذ قيامها، إلى إنشاء نظام عالمي جديد ينشط في مجالات متنوّعة وأهها المجال المالي. فشكّلت الإطاحة بالدولار هدفاً مركزياً للمجموعة. وبالنسبة للبعض، مثل الصين وروسيا وإيران، فإنّ البديل للدولار يعني وسيلة لحماية اقتصاداتها من العقوبات. فروسيا وإيران تقبعان تحت الحصار فعلياً، وقد أمضت الصين الأعوام الماضية في دعم أسوارها المالية. ويظلّ تجميد الغرب لحيازات البنك المركزي الروسي في الخارج واحتمال استيلائه عليها بمثابة قصة مؤلمة وتحذير للدول التي تخشى أن تكون التالية.

ولأن الدولار لا يزال العملة الأكثر استخداماً في التجارة عبر الحدود، والعملة الرئيسة في خزائن البنك المركزي، ولأن البنوك الأميركية تتشارك في كل معاملة بالدولار تقريباً، فإن نطاق العقوبات الأميركية بات عالمياً وساحقاً.

لم تنفق روسيا والصين خلال السنوات القليلة الماضية في بناء بدائل لأنظمة الدفع الغربية بدافع الإيثارة، بل إنها يبنيان كبسولات الهروب.

كما أنّ أعضاء مجموعة "بريكس" الآخرين يشعرون بالانزعاج إزاء هيمنة الدولار، ولكن ليس لأنهم يخشون العقوبات في حد ذاتها، بل لأنّ ما يقلقهم هو هيمنة الدولار على حياتهم الاقتصادية من دون أن يكون لهم أي رأي فيها. فالكثير من هذه الدول تصدر السلع الأساسية وليس لديها خيار سوى التعامل بالدولار، لأنّ أسواق السلع الأساسية لا تزال مُقوّمة بالدولار. وقد يؤدي نقص الدولارات إلى شلّ التجارة وإضعاف المالية العامة. وجميع هذه الدول معرّضة لتقلّبات قرارات سعر الفائدة التي يتخذها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، والتي يمكن أن تجعل قيمة أموالها أقل، وتؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخّم، وتعيد تحديد أرصدة رأسالمهم، وتجعل ديونهم غير مستدامة.

الحقيقة هي أن الدولار لا يزال مهيماً. لقد زادت حصته في المعاملات عبر الحدود في السنوات الأخيرة، ولا تزال العملة الرئيسية (وإن كانت آخذة في الانخفاض) المفضلة للبنوك المركزية. ارتفع الرمينبي الصيني قليلاً في حصته من التجارة عبر الحدود، ولكن هذا يرجع في الغالب إلى أن الصين بلد تجاري كبير وأن معظم تجارة العملة تنطوي على أطراف مقابلة إما تشتري أو تبع.

إن ما يجعل حصة الدولار المرنة ملحوظة هو أنه يظل العملة المفضلة للدول الأخرى البعيدة تماماً عن الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن روسيا والصين قد اتخذتا خطوات لزيادة استخدام الرمينبي في تجارتهما المتنامية عبر الحدود، ووقعت الصين على عدد قليل من صفقات النفط الرمزية التي يتعيّن دفعها باليوان، فإن هذه ليست نذيراً بعملة عالمية.

أخيراً، هناك مشكلة فلسفية تتعلق بمجهود المجموعة في إنشاء بديل للدولار، عندما يكون البديل الجاد الوحيد المطروح هو الرمينبي. لقد حققت الصين تقدماً كبيراً في مجالات تقنية مثل زيادة خطوط التبادل الثنائي لجعل العملة الصينية متاحة بسهولة للدول الشريكة، وأنشأت نظام دفع موازٍ يمكن أن يتجاوز منصة SWIFT التي تسيطر عليها الغرب والتي تشرف على المعاملات بين البنوك. حتى إن الصين قد قامت بتمويل أعضاء محتملين في مجموعة "بريكس" مثل الأرجنتين بكميات وفيرة من اليوان لتمكينهم من سداد ديونهم بالدولار للمنظمات مثل صندوق النقد الدولي.

يتساءل البعض عما إذا كان كل هذا يسهم بشكل محدود في توفير بدائل للدولار؟. ومع ذلك، إذا كانت الطريقة الوحيدة لإزاحة الدولار وتحجيم واشنطن هي منح الصين لقب "المدير المالي للعالم"، فإن ذلك لا يعني إنشاء نظام متعدد الأقطاب، بل هو مجرد استبدال سيد بأخر. فهل تعتقد الهند أنها ستفضل عالمًا يكون فيه الرمينبي العملة السائدة في آسيا؟.